Arab Journal for Security Studies 2018; Volume 34 Issue (3), 333-346

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Saudi Strategic Vision for the Security of the Red Sea

رؤية إستراتيجية سعودية لأمن البحر الأحمر

سلطان منير الحارثي*

كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Sultan Munir AlHarthi*

College of Strategic Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia

Received 29 May. 2018; Accepted 09 Oct. 2018; Available Online 15 Dec. 2018

Abstract

The Red Sea is considered of strategic importance to the Arab countries in general and the Kingdom of Saudi Arabia in particular. The importance of the Red Sea stems from being an Arab strategic depth, in addition to its geopolitical characteristics, which in turn have become a magnet for regional and international forces. Such forces are aspirant to practice a vital role in the region to achieve their interests, and to take advantage of the economic conditions, political turmoil and the collapse of state institutions in some bordering countries. Moreover, the Kingdom of Saudi Arabia has the longest coast on the Red Sea, which requires attention to its security. This study provided a different perspective for the security of the Red Sea through several different and diverse entry points. he study recommends the establishment of a regional organization that includes all countries on the Red Sea and the Arabian Sea, through which political, economic and security issues will be discussed.

Keywords: *Security Studies, Strategic Vision, Strategic Depth, Strategic Vacuum, Red Sea, Radical Groups.*

المستخلص

البحر الأحمر ذو أهمية إستراتيجية للدول العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، وهذه الأهمية نابعة من كونه عمقًا إستراتيجيًّا عربيًّا؛ بالإضافة إلى خصائصه الجيوسياسية، التي بدورها أصبحت عنصر جذب للقوى الإقليمية والدولية الطامعة في ممارسة دور حيوي في المنطقة لتحقيق مصالحها، مستغلة الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات السياسية وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول المطلة عليه. كما أن المملكة العربية السعودية تمتلك أطول ساحل على البحر الأحمر يفرض عليها الاهتمام بأمنه، وقد جاءت هذه الدراسة بطرح تصور مغاير لأمن البحر الأحمر من خلال عدة مداخل مختلفة ومتعددة.

وتوصي الدراسة بإنشاء منظمة إقليمية تضم جميع الدول على البحر الأحمر وبحر العرب تُناقش من خلالها قضايا المنطقة السياسية والاقتصادية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، رؤية إستراتيجية، عمق إستراتيجي، فراغ إستراتيجي، البحر الأحمر، الجماعات الراديكالية.

* Corresponding Author: Sultan Munir AlHarthi
Email: salharthi@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/16588428.2018.029

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2018. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

يتميز موقع المملكة العربية السعودية الجغرافي بأهمية إستراتيجية؛ حيث يحدها من الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال العراق والكويت والأردن ومن الجنوب اليمن. ويعتبر البحر الأحمر عمقًا إستراتيجيًّا عربيًا للمملكة العربية السعودية، كما يعتبر أي إخلال للأمن فيه أو في الدول المطلة عليه له انعكاسات تؤثر سلبًا على الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية والمنطقة العربية.

ويتميز البحر الأحمر بأهمية إستراتيجية واقتصادية وعسكرية على المستوى الوطني للدول المطلة عليه والراغبة في حماية أمنها الوطني، وكذلك على المستوى الإقليمي للدول الطامحة في ممارسة قيادة إقليمية، وأيضًا على المستوى الدولي بالنسبة للدول التي تسعى إلى المحافظة على مصالحها في الأقاليم البعيدة في ما وراء البحار؛ وذلك لأن البحر الأحمر عمق عربي إستراتيجي ومجال حيوي ومطمع إقليمي ودولي بحكم ما يتمتع به من خصائص جيوسياسية، وتعتبر مضايقه في الشمال والجنوب من أكثر المضايق ازدحامًا بالحركة البحرية التجارية والعسكرية على المستوى العالمي بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا. ويعبر من خلاله ما يقارب ثلاثة ملايين برميل يوميًّا من النفط باتجاه دول الغرب من الخليج العربي، بالإضافة لكونه أقصر الطرق التجارية بين الشرق والغرب وطريقًا ملائمًا لاندفاع القوة العسكرية باتجاه المحيطات العالمية. ولما كانت المملكة العربية السعودية تطل على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1800 كلم، فإنه يجب عليها بناء إستراتيجية تستطيع من خلالها حماية أمنها الوطني في وجه التحديات التي قد تواجهها عند حدودها الغربية الطويلة ضد أي طموحات ومطامع أجنبية ستنعكس بالسلب على أمنها واستقرارها.

مشكلة الدراسة

اهتمت المملكة العربية السعودية بأمن البحر الأحمر؛ بسبب التواجد الأجنبي الكثيف من قبل دول كانت خارج حسابات المنطقة الأمنية على المستوى الدولي مثل: الصين واليابان وعلى المستوى الإقليمي مثل: إسرائيل وإيران وتركيا، وهذا بدوره يثير حالة من التوجس لدى المملكة العربية السعودية بحكم الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر للمصالح السعودية والعربية؛ ما يتطلب رؤية سعودية غير تقليدية، تتجاوز القوة العسكرية التي لم تعد مجدية بمفردها لضمان أمن المملكة العربية السعودية، وبناءً على ذلك يأتي التساؤل الرئيس الآتي: ما الرؤية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية لضمان أمن البحر الأحمر؟ وهذا يثير العديد من التساؤلات الفرعية حول رؤية المملكة العربية السعودية لأمن البحر الأحمر، أبرزها:

- ما الخصائص الإستراتيجية للبحر الأحمر؟
- ما أنماط الصراعات في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي؟
- ما واقع الوجود الأجنبي في المنطقة؟

مصطلحات الدراسة

الرؤية الإستراتيجية: نموذج ذهني لحالة مستقبلية لمعالجة قضية أو ظاهرة، تضيء طريقًا مستقبليًّا يعتمد على التنبؤ والتوقع المنطقي، والعمل على حالة الإدراك للمستقبل واحتمالات أخطاره (John,1995, p. 25).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور المتزايد للبحر الأحمر على مرتكزات الأمن للمملكة العربية السعودية والوطن العربي؛ بسبب التواجد الأجنبي الكثيف، سواء الإقليمي أو الدولي والصراعات الإقليمية في المنطقة، وعلى رأسها الحرب في اليمن والحرب على الإرهاب ومكافحة أعمال القرصنة التي بدورها فتحت الباب أمام الدول التي لها أطماع في المنطقة تسعى إلى تحقيقها مستخدمة تلك الأوضاع كذريعة للتدخل وتحقيق مصالحها، لذلك أتت هذه الدراسة لتساعد في توضيح الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر، والوقوف على واقع الصراعات والمشكلات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وفهم حقيقة المطامع الإقليمية والدولية تجاه المنطقة والعمل على بناء رؤية إستراتيجية لحماية هذه المنطقة من الأطماع الإقليمية والدولية المهددة للأمن الوطني السعودي خاصة والأمن القومي العربي عامة.

2. الدراسات السابقة

- دراسة سالم (2016م) وهي بعنوان: «التغول الإيراني في البحر الأحمر وبحر العرب» وسعت إلى إيضاح المطامع الإيرانية في منطقة البحر الأحمر موضحة أدواتها وأساليبها لتحقيق ذلك، كما تناولت حجم التغلغل الإيراني في دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي، واستناد الفكر الإستراتيجي الإيراني في مطامعه في تلك المنطقة كتابع لحكومة فارس في دولة كسرى الفارسية البائدة. وما يجمع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية هو إيضاح حجم المد الإيراني في المنطقة.
- دراسة السيد (2010م) وهي بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة» وتناولت السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي خلال فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المنطقة بأكملها تحت النفوذ الأمريكي، وسلطت الضوء على المسوغات الأمريكية الجديدة لتواجدها في المنطقة

بذريعة مكافحة الإرهاب والقرصنة كمبرر لتشريع بقائها. كما تناولت حجم وأماكن التواجد الأمريكي في دول المنطقة. وهي في مجملها تلتقي مع الدراسة الحالية في تسليطه الضوء على النفوذ والأطماع الدولية والإقليمية في منطقة البحر الأحمر.

- دراسة السلطان (1984م) وهي بعنوان: «البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي والتنافس بين إستراتيجيتين» وسعت إلى إبراز الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، وتأثير تلك الأهمية في جذب القوى الإقليمية والدولية التي عملت بدورها على استغلال الأوضاع السياسية وإشكالياتها في تبرير ودعم بقائها. وبخاصة التواجد الإسرائيلي وخطره على العمق الإستراتيجي العربي المتمثل في منطقة البحر الأحمر. وهو ما يلتقي بدوره مع دراستنا من خلال إبراز أهمية البحر الأحمر والمطامع الإقليمية، الإسرائيلية والدولية في المنطقة.

وتتميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة بأنها قدمت رؤية إستراتيجية لتحقيق أمن البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي من خلال عدة مداخل، سياسية واقتصادية، وعسكرية، واجتماعية، وثقافية، مقدمةً طروحات أمنية غير تقليدية تجاوزت الفكر التقليدي لتحقيق الأمن الذي يعتمد على المدخل العسكري، وهذا المدخل العسكري أثبت عدم جدواه من خلال تكلفته الباهظة وعدم فاعليته وفشله في استيفاء جميع المتطلبات المتوخاة منه، وهذا ما شجع الباحث على تقديم مقاربة أمنية غير تقليدية تكون بديلًا منطقيًّا على أقل تقدير لتحقيق أمن البحر الأحمر متجاوزة الفكر الأمني التقليدي.

3. مباحث الدراسة

3. 1. المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية للبحر الأحمر

البحر الأحمر هو المجرى المائي الفاصل بين الكتلة اليابسة لقارة أسيا وقارة إفريقيا، والممتد شمالًا من خليج السويس وخليج العقبة، والجزءان الواصلان بين قارة أسيا وإفريقيا، المتاخمان للبحر الأبيض المتوسط، إلى مضيق باب المندب في الجنوب والمتصل ببحر العرب ثم المحيط الهندي.

ويبلغ امتداده ما يقارب 2400كم، وأقصى عرض له في منطقة الوسط المتاخمة للسواحل السعودية والسودانية، حيث يبلغ اتساعه 400كم تقريبًا، ويضيق كلما اتجهنا شمالًا وجنوبًا، ويبلغ عمقه في منطقة الوسط إلى ما يقارب 1000قدم، إلا أن هذا العمق يتناقص كلما اتجهنا شمالًا وجنوبًا (Sandra,1998, p. 5)، وتعتبر قناة السويس هي البوابة الشمالية للبحر الأحمر وقد تم شقها في عام 1886م. أما مدخله الجنوبي فيتحكم فيه مضيق باب المندب الذي يبلغ أقصى عرض له 20ميلًا تقسمه جزيرة بريم (ميون) إلى ممرين مائيين شرقي وغربي.

ويعتبر الممر الشرقي الأقل عرضًا؛ حيث يبلغ أقل من ميلين وعمقه ما يقارب 85 قدمًا، ويتميز بكثرة الشعاب المرجانية، وعدم صلاحيته للملاحة مقارنة بالممر الغربي الذي يبلغ عرضه 16 ميلًا ويصل عمقه إلى 990 قدمًا. وتشرف كل من اليمن على المضيق من اتجاه الشرق وجيبوتي من اتجاه الغرب (محمود، 1979، ص. 28).

والدول المتشاطئة والمطلة على البحر الأحمر تضم السعودية، ومصر، والسودان، وإرتريا، وجيبوتي، واليمن، والأردن وإسرائيل، وتستحوذ المملكة العربية السعودية على أطول ساحل بمسافة قدرها 1800كم، بعدها مصر بساحل طوله 1400 كم، وإرتريا 700 كم، والسودان 500 كم، ثم اليمن 440 كم، ثم جيبوتي بساحل 40 كم، والأردن 12.5 كم، وإسرائيل 4.5 كم. فهو يعد بحرًا عربيًّا بامتياز من خلال امتداد السواحل العربية عليه؛ حيث تشكل امتدادات السواحل العربية 90 في المائة من مجمل السواحل المطلة عليه.

ومع أن البحر الأحمر يعاني بعض الخصائص الجغرافية السلبية التي تقلل من كفاءته وملاءمته للملاحة، تتمثل في ارتفاع درجة الحرارة، وشدة الجذب، وعدم انتظام عمقه، وانتشار الشعاب المرجانية، والندرة النسبية للموانئ الطبيعية العميقة التي تخدم السفن، فإن ذلك لم يقلل من أهميته وكفاءته للملاحة البحرية وموقعه الجيوإستراتيجي (السلطان، 1984، ص. 35).

وتاريخيًّا لا توجد دولة أرادت أن تؤدي دورًا إقليميًّا في تلك المنطقة أو دوليًّا على مستوى العالم إلا وضعت البحر الأحمر ومضايقه ضمن دائرة اهتماماتها، وذلك منذ عهد أبرهة الحبشي وغزوه للجزيرة العربية ومحاولته هدم الكعبة المشرفة، وكان عبوره للبحر الأحمر من خلال مضيق باب المندب، كذلك البرتغاليون عندما اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح احتلوا عدن لتحييد الدور العسكري للدولة العثمانية المندفع من البحر الأحمر؛ ما حجَّم دور الدولة العثمانية، إلا أن العثمانيين بعد استيلائهم على الدولة المملوكية استطاعوا الوصول إلى اليمن من خلال البحر الأحمر، وتمثل ذلك أيضًا في وصول البريطانيين لميناء المخا في عام 1612م، واحتلالهم لعدن في عام 1838م، كذلك التسابق الاستعماري الأوروبي، الذي تمثل في الحرب على الحبشة (أثيوبيا حاليًّا) والاستيلاء على جزء من سواحلها (الجيب، 2003، ص. 78).

كما أدى موقع البحر الأحمر دورًا مهمًّا في السياسة الدولية، وتنافست الدول المؤثرة في النظام الدولي للسيطرة عليه خصوصًا في فترات الصراع الدولي، سواء باعتباره هدفًا إستراتيجيًّا بحد ذاته

شكل 1 ـ خريطة البحر الأحمر (Thinglink, 2017)

Figure 1 - *Red Sea Map*

أو أداة لتحقيق إستراتيجية للدول المتنافسة في المنطقة أو مناطق العالم الأخرى. فمنذ عصر الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي؛ ومرورًا بفترة الاستعمار البريطاني والأوروبي لعدد من الدول المطلة على البحر الأحمر ووصولًا إلى التنافس والصراع السوفيتي الأمريكي على المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبوادر التواجد الدولي المكثف ما زالت في المنطقة وقد تبلورت ملامحه الحالية باستئجار القواعد العسكرية على سواحل البحر الأحمر من بعض الدول المطلة عليه. كما أدى دور الوسيط في التواصل بين شعوب المنطقة المطلة عليه، وكذلك بين شعوب العالم القديم (العتابي، 2008، ص. 211).

وتبرز أهمية البحر الأحمر إستراتيجيًّا من خلال عدة مزايا يتمتع بها، فهو أقصر وأسرع طريق يربط بين الشرق والغرب مقارنة بالطرق التجارية الأخرى البرية والبحرية، فإذا كانت المسافة من الكويت إلى لندن عن طريق رأس الرجاء الصالح أو مدينة الكيب نحو 13437 ميلًا تنخفض إلى ما يعادل النصف لتصل إلى 7488 ميلًا من خلال البحر الأحمر لجميع الرحلات البحرية العسكرية والتجارية بين الشرق والغرب، وذلك من خلال قناة السويس، فإنه يعبر من خلال البحر الأحمر يوميًّا ما يقارب 3.3 مليون برميل نفط من الدول المنتجة باتجاه دول الغرب المستوردة للطاقة، كما أن قناة السويس ينقل من خلالها ما يقارب 14% من التجارة العالمية (العتابي، 2008، ص. 218).

فالبحر الأحمر هو الطريق الأهم الذي يمر من خلاله النفط الخليجي باتجاه الغرب؛ حيث يستورد الغرب نحو 60% من احتياجاته النفطية من خلال هذا الخط البحري. بالإضافة إلى نقل ما يعادل 25% من احتياجات الولايات المتحدة النفطية. ويقارب إجمالي السفن التي تعبر البحر الأحمر سواء من الشمال إلى الجنوب أو العكس 20 ألف سفينة سنويًّا (موقع مجلة المعرفة الإلكترونية، 2018م).

كما يعتبر البحر الأحمر ذا أهمية عسكرية، فهو مجال اندفاع وتدفق للقوة العسكرية من البحر الأسود والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهادي والمحيط الهندي (الذهب، 1436 هـ).

كما تبرز أهمية البحر الأحمر من خلال قربه من حقول النفط في الخليج العربي ومن الموارد الأولية في القارة الإفريقية، بالإضافة لما يتمتع به من موقع جيوبولتيكي كطريق تجاري وعسكري وحلقة وصل بين الشرق والغرب. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن الدول المطلة على مضيق باب المندب، كاليمن وجيبوتي، تستطيع أن تفرض سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لذلك من يسيطر على عدن بالدرجة الأولى ويسيطر على جيبوتي بالدرجة الثانية يسيطر على مضيق باب المندب. أما قناة السويس التي تقع تحت السيادة المصرية، فتستطيع أن تفرض السيطرة المباشرة والتحكم في البحر الأحمر من جهة الشمال. إلا أن بعض الدول التي تمتلك جزرًا قريبة من مضايق البحر الأحمر تستطيع أن تمارس السيطرة الإستراتيجية غير المباشرة، حيث يتضح ذلك في حالة المملكة العربية السعودية باعتبارها تسيطر على الجزر التي تبعد عن باب المندب باتجاه الشمال بنحو 295 كم مثل: جزر فرسان، بالإضافة إلى جزر تيران وصنافير في الشمال على مدخل خليج العقبة والمتاخمة لقناة

السويس، وهذه التطلعات للسيطرة الإستراتيجية بالفعل دفعت إسرائيل أن تطلب من بريطانيا إبقاء تواجد عسكري لها في جزيرة بريم الإستراتيجية بعد إعلان انسحابها من المنطقة في عام 1967م، وذلك بهدف إبقاء السيطرة الإستراتيجية على باب المندب، وبالتالي على البحر الأحمر (العتابي، 2008، ص. 215).

وتمتلك المملكة العربية السعودية خط أنابيب نفط يطل على البحر الأحمر ممتدًا من شمال شرق الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر، وشرعت السعودية في إنشائه في أوائل الثمانينيات عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1982م لنقل إنتاجها من النفط من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، ومن خلال ناقلات نفط باتجاه الدول المستوردة له في الغرب الصناعي، كما قامت بتوسيعه في عام 1992م، وهذا الخط يربط حقول النفط في شرق المملكة العربية السعودية بمدينة ينبع على البحر الأحمر بطول 1200 كم، وتبلغ طاقته الاستيعابية 4.5 مليون برميل يوميًّا. وتستطيع السعودية تخزين ما يقارب 12.5 مليون برميل يوميًّا، فهي تستطيع من خلاله تصدير ما يعادل نصف إنتاجها النفطي عن طريق البحر الأحمر والتقليل من أثر التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز في حال تحولت تلك التهديدات إلى واقع ملموس على الأرض (Gulf Research Center, 2007, p. 3). حيث يتراوح الإنتاج السعودي اليومي من النفط بحسب منظمة أوبك خلال الفترة من عام 2012 إلى 2016م بين 9,600,000 وبحد أقصى 10,620,000 مليون برميل يوميًّا (Opec, 2017).

حجم الثروات في البحر الأحمر

بموجب الاتفاق السعودي السوداني الموقع في مايو 1974م، تم الاتفاق على التعاقد مع شركة بروباج الألمانية للقيام بدراسة جدوى اقتصادية لاستغلال قاع البحر الأحمر وما تحت قاعه في المنطقة الاقتصادية بين الدولتين، وأوضحت الشركة أن المعادن في تلك المنطقة تقدر بحوالي 97 مليون طن من المعادن المختلفة منها مليونا طن من الزنك، ونتيجة لاجتماع اللجنة المشتركة السعودية السودانية، صرح وزير التعدين السوداني بشأن جدوى استغلال موارد البحر الأحمر بأنها تقدر بـ 20 بليون دولار بأسعار إبريل 2016م. وتستطيع الدول حسب قانون البحار 1982م استثمار مواردها البحرية، وكذلك منح امتيازات ورخص للشركات الأجنبية للاستثمار في مياهها الإقليمية والمناطق الاقتصادية التابعة لها وفقًا للقانون الدولي للبحار. والجدير بالذكر أن تأخر الدول العربية في استغلال ثروات البحر الأحمر يرجع لعدة أسباب، لعل من أهمها عدم استقرار العلاقات الثنائية لفترات طويلة، وهذا ينعكس على عملية الاستثمار التي تحتاج إلى مدى زمني طويل لتحقق أهدافها الاستثمارية. بالإضافة إلى غياب دور فاعل لجامعة الدول العربية من خلال إنشاء نسق تستطيع من خلاله بناء استثمارات عربية لثروات البحر الأحمر (السكري، 2008، ص. 64).

كما أن ثروات البحر الأحمر تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول المطلة عليه، لذلك حق لهذه الدول وأغلبها عربية، أن تكون صاحبة السيادة ولها الحق في الاستثمار في المواد البيولوجية والمعدنية الموجودة في البحر الأحمر (مبروك، 2009، ص. 129).

3. 2. المبحث الثاني: الصراعات في القرن الإفريقي

وُصفت منطقة القرن الإفريقي منذ استقلال دولها في مطلع ستينيات القرن الماضي بكثرة الصراعات بين تلك الدول؛ نتيجة الخلافات على الحدود وصراعات القوميات في الداخل، بالإضافة إلى موجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل والصحراء والتي فاقمت من وتيرة الصراع، ومن أهم تلك الصراعات.

3. 2. 1. الصراع الصومالي الإثيوبي

يعود الصراع الصومالي الإثيوبي بجذوره إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي عند توافد الاستعمار الأوروبي. فقد كانت أثيوبيا تحت حكم الإمبراطور منليك الثاني الدولة الوحيدة التي حافظت على استقلالها عنوة؛ فأبرمت اتفاقيات مع الأوروبيين المستعمرين ضمت بموجبها منطقة الأوغادين الصومالية، المعروفة في أثيوبيا بالإقليم الصومالي، وقد تم تقسيم القرن الإفريقي في تلك الفترة؛ حيث حصل كل من إيطاليا على جنوب الصومال وبريطانيا على شمال الصومال، وهي المنطقة المعروفة الآن بجمهورية أرض الصومال، وفرنسا على الساحل المعروف الآن بجيبوتي، وحصلت أثيوبيا بدورها على الأقاليم الداخلية التي تسكنها عشائر الأوغادين الصومالية التي تمثل خمس مساحة أثيوبيا. وعند حصول الصومال على استقلالها في تموز/يوليو 1960م طالبت بإرجاع الأقاليم التي يسكنها الشعب الصومالي ومنها إقليم الأوغادين، بالإضافة إلى جيبوتي لقيام ما عرف بالصومال الكبير، وأصبحت هذه المسألة مرتبطة بالقومية الصومالية. واستمر الصراع بين الدولتين بأشكال مختلفة، فتارة مناوشات حدودية منذ عام 1964م وتارة أخرى تقوم الصومال بدعم الحركات الانفصالية داخل إقليم أوغادين ضد الإمبراطورية الإثيوبية. وساعد في تغذية الصراع تدخلات القوى الدولية، ففي عام 1977م استطاعت جبهة تحرير الصومال الغربي بدعم من الجيش الصومالي غزو إقليم أوغادين والاستيلاء على ما

يقارب 90% من مساحته، وقد أدى التدخل السوفيتي الكثيف إلى جانب إثيوبيا في عهد حكومة الدرق بزعامة منقستو هايلي مريام إلى إرجاع الإقليم إلى الحظيرة الإثيوبية، وكانت تلك الهزيمة بداية النهاية للدولة المركزية في الصومال في عهد محمد سياد بري. ومنذ ذلك الوقت أصبح الصومال مشغولًا بالحرب بين الصوماليين وأبرزها مع تنظيم الشباب الصومالي الذي أدى إلى تدخلات أجنبية كثيفة في الشأن الصومالي تحت مسمى الحرب على الإرهاب (السلطان، 1984، ص. 157).

3. 2. 2. الصراع الإرتري الإثيوبي

يعتبر من أطول الصراعات في القرن الإفريقي، فأثيوبيا تدعى أن إرتريا جزء من الإمبراطورية الإثيوبية وتم فصلها من قبل الإيطاليين في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، في حين يزعم الإرتريون أنهم لم يكونوا في يوم من الأيام تحت حكم أثيوبيا. كما أن الدافع الإثيوبي لإبقاء إرتريا ضمن الدولة الإثيوبية يعد مسألة أمن قومي؛ حيث إن إرتريا بالنسبة لأثيوبيا بحكم موقعها الجغرافي هي المتنفس الإثيوبي الوحيد على البحر الأحمر؛ حيث ميناءا عصب ومصوع المطلان عليه، وفي حال فقدانها تعتبر أثيوبيا دولة حبيسة. إلا أن التغيرات التي حدثت على مستوى النظام السياسي في إثيوبيا بذهاب حكم الدرق ووصول جبهة التقراي والجبهة الشعبية الإرترية فتحت المجال لعقد اتفاقية بين البلدين في أغسطس 1991م اعترفت بموجبها إثيوبيا بحق شعب إرتريا في تقرير المصير ضمن استفتاء شعبي رعته الأمم المتحدة، بموجبه حصلت إرتريا على استقلالها، إلا أن تدهور العلاقة بين الحكومتين الإثيوبية والإرترية لاحقًا قاد إلى حرب بينهما في مايو عام 1998م إلى عام 2000م، وقعت بعدها اتفاقية الجزائر التي لم تفلح في إصلاح ذات البين بين الدولتين على الرغم من العلاقة التي كانت تربط بين الجبهتين التقراوية الإثيوبية والشعبية الإرترية التي تسيطر عليها عناصر التقراي بزعامة أسياس إفورقي.

3. 2. 3. الحركة الانفصالية في السودان

أسهمت عوامل عدة في تأجيج الصراعات داخل السودان؛ نتيجة الاختلافات العرقية بين مكوناته في الشمال والجنوب؛ بالإضافة إلى تركة السياسات الاستعمارية فضلًا عن تأجيج مسببات الصراع على المستويين الإقليمي والدولي. كما أدت مجمل تلك العوامل إلى انفصال جنوب السودان بعد حرب استمرت منذ عام 1955م انتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا في يناير2005م في كينيا، وشهدت حربين بين الحركات الانفصالية في الجنوب والحكومة المركزية في الخرطوم. بالإضافة إلى ذلك شهدت السودان صراعات متعددة في إقليم دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق بدعم دولي وإقليمي، سواء على المستوى السياسي من خلال الضغوطات التي تمارس على الحكومة في السودان أو من خلال المساعدات العسكرية التي تحصل عليها تلك الحركات (السيد،2010، ص. 49).

3. 2. 4. القرصنة على السواحل الصومالية

أدى انهيار مؤسسات الدولة الصومالية بعد أحداث العنف التي شهدتها البلاد في عام 1991م واندلاع الحرب الأهلية الصومالية إلى انفلات أمني كبير داخلي وسيطرة أمراء الحرب على مناطق من الصومال وغياب حرس الحدود الصومالي عن أداء مهامه وخسران الكثير من الصيادين والتجار لمصادر رزقهم؛ نتيجة هذا الانفلات الأمني وسيطرة أمراء الحرب، بالإضافة إلى توافد سفن الصيد الكبيرة من عدة دول عالمية وممارسة الصيد الجائر في السواحل الصومالية ومياهها الإقليمية بالاتفاق مع أمراء الحرب بمقابل مالي، وهذا بدوره دفع الصيادين الصوماليين وأمراء الحرب الذين لم يستفيدوا من تلك الصفقات إلى ممارسة نوع من الابتزاز لتلك السفن بالاستيلاء عليها وطلب الفدية من الدول التابعة لها، ثم تطورت تلك العمليات بالاستيلاء على السفن التجارية وناقلات النفط. ففي مارس 1995م تم الاستيلاء على اليخت البريطاني (لونجوباردا) إلا أن تواجد البحرية الكندية بالقرب منه عند مضيق باب المندب أدى إلى إيقاف تلك العملية، وصولًا إلى السفينة فانيا الأوكرانية في عام 2009م المحملة بالأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من قبل القراصنة الصوماليين والمطالبة بفدية عشرة ملايين دولار. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التدخلات الدولية لحل المشكلة الصومالية كانت في حدود الحفاظ على مصالحها دون العمل الجاد لحل مشكلة القرصنة، بل إنها وجدت من أعمال القرصنة مسوغًا لتواجدها الدائم في المنطقة، سواء من خلال إقامة القواعد العسكرية أو إبحار سفنها في البحر الأحمر وبحر العرب بشكل دائم ومستمر.

إن الحل الأمثل يتكون من خلال مساعدة الحكومة الصومالية على تثبيت أركانها وخروج البلاد من المكائد والألاعيب الدولية (جبريل، 2015، ص. 134).

3. 2. 5. تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام

ساعدت حالة الانفلات الأمني في الصومال نتيجة انهيار مؤسسة

الدولة في أن تصبح الصومال بيئة حاضنة للجماعات الإرهابية المتطرفة كالقاعدة وتنظيم الجهاد. ففي 27 أغسطس 1998م تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، وقد خُطط لهما في الصومال؛ ما أدى إلى مقتل ما يقارب 213 غالبيتهم من الكينيين، بالإضافة إلى 12 أمريكيًّا وأربعة آلاف مصاب منهم السفيرة الأمريكية باتريشيا بوشنبل. وقد أكد مكتب التحقيقات الفدرالي أن الهجمات التي استهدفت كلتا السفارتين انطلقت من الأراضي الصومالية، مشيرة بأصابع الاتهام إلى منظمة الاتحاد الإسلامي باعتبارها من سهلت تواجد القاعدة في الصومال المتهمة بتنفيذ العملية. وتمثلت ردة الفعل الأمريكية بإطلاق عدد من صواريخ كروز تجاه 20 مقرًا للقاعدة في أفغانستان، ومصنع الشفاء في السودان باعتباره ممولًا من قبل ابن لادن، ويقوم بصناعة مواد كيميائية استخدمت في الهجوم على أهداف أمريكية في المنطقة (تشومسكي، 2007، ص. 8).

3. 2. 6. الحرب على الحوثيين (التمدد الإيراني في اليمن)

نجحت المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011م باحتواء الأزمة اليمنية ووأد الفتنة في مهدها بعد حركات الاحتجاجات الجماهيرية ضد حكومة علي عبد الله صالح لفشلها في إدارة وتنمية البلاد خلال الفترة السابقة، إلا أن المبادرة الخليجية أتت كطوق نجاة لإيقاف أي تداعيات للعنف في اليمن من خلال إقناع علي عبد الله صالح بالتنحي عن السلطة وتولي نائبه عبد ربه منصور هادي للسلطة خلال مرحلة انتقالية يتم فيها حوار وطني بين جميع أطياف الشعب اليمني تستطيع من خلال مخرجاته تشكيل حكومة وحدة وطنية لقيادة البلاد. إلا أن الحركة الحوثية بقيادة عبد الملك الحوثي وانتماءاته الخارجية وعلي عبد الله صالح وولاءات الحرس الجمهوري وجزء من قيادات الجيش اليمني عقدت صفقة سرية تضمنت السماح للحركة الحوثية بدعم إيراني بالتمدد من صعدة إلى عمران إلى صنعاء، ثم الاستيلاء على أجهزة الدولة بالقوة العسكرية، تلا ذلك توسع في جميع مدن اليمن وصولًا إلى عدن تحت أعين الدول الكبرى والإقليمية؛ ما دفع المملكة العربية السعودية إلى تشكيل تحالف عربي لمواجهة هذا التمرد بقيادة السعودية يضم كلًّا من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر والسودان والمغرب وباكستان، وتمثل ذلك في إطلاق عاصفة الحزم في 25 مارس 2015م لشل جميع القدرات الجوية والدفاعية اليمنية التي استولت عليها ميلشيات الحوثي وعلي عبد الله صالح بهدف حماية أمنها أولًا وإعادة الشرعية ثانيًا. وهدفت السعودية بذلك إلى إيقاف المد الإيراني بالوصول إلى حديقتها الخلفية والالتفاف عليها من جهة البحر الأحمر (صالح، 2017، ص. 27).

3. 3. المبحث الثالث: الأطماع الدولية والإقليمية في البحر الأحمر

ساعدت الأوضاع السياسية غير المستقرة في منطقة القرن الإفريقي على فتح الباب على مصراعيه لتدخل القوى العظمى أمريكا والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة التي أعقبت الحرب

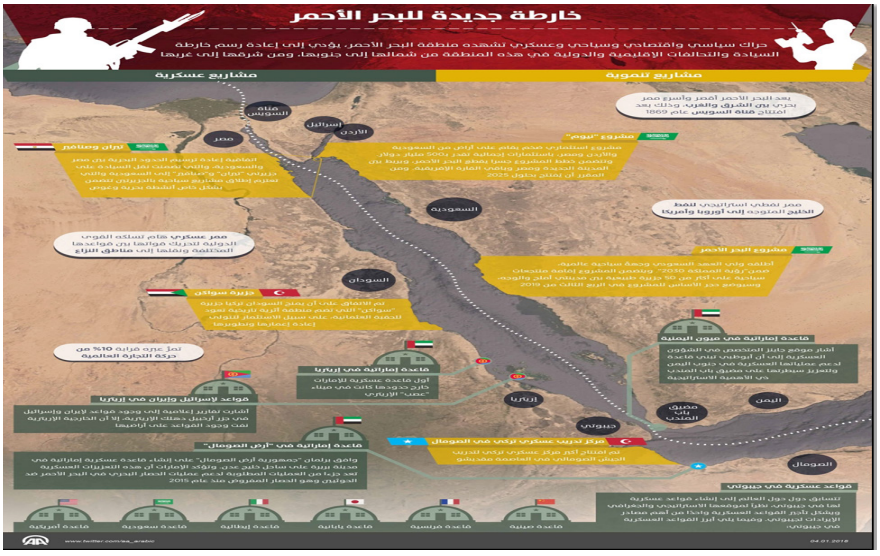

شكل 2 – خريطة للتواجد الأجنبي في البحر الأحمر (Anadulo Agency, 2017)

Fifure 2 - *Foreign Presence in the Red Sea*

العالمية الثانية. وهذه التدخلات بدورها ساعدت في تقسيم الدول المطلة على البحر الأحمر إلى معسكرين: شرقي وغربي يمثلهما كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة المعونات الاقتصادية والعسكرية والدعم السياسي كمدخل في بناء التحالفات مع تلك الدول والتأثير في خياراتها السياسية، في وقت تعاني فيه المنطقة العربية سيلًا من الخلافات والتوترات السياسية؛ ما دفع بدول القرن الإفريقي إلى عقد تحالفات مع قوى إقليمية ودولية لضمان أمنها، وهذا نتاج الفراغ الإقليمي الذي لم تستطع الدول العربية ملأه من خلال تحالف إقليمي تقوم هي بدورها بقيادة ذلك التحالف (مبروك، 2015، ص. 24).

3. 3. 1. الأطماع الدولية

سعت القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الكتلة الغربية، والاتحاد السوفيتي على رأس الكتلة الشرقية للتواجد في منطقة البحر الأحمر. واستخدمت كلتا الكتلتين أساليب وأدوات مختلفة تضمن موطئ قدم لهما في المنطقة، تمثلت في المساعدات الاقتصادية والتبادلات التجارية والدعم الديبلوماسي والسياسي خصوصًا في أجهزة الأمم المتحدة لدعم وجهات نظر هذه الدول فيما يخص قضاياها ضمن سياق المصلحة العامة للدول الكبرى، وممارسة الضغوط الديبلوماسية والسياسية على الأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية وتدريب وتطوير الجيوش الوطنية في نطاق معين.

أولاً - الاتحاد السوفيتي

يعتبر الموقع الجيوبوليتيكي من الأسباب الرئيسة لاهتمام السوفيت بمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، حيث يحتوي البحر الأحمر على نقاط خانقة متمثلة في قناة السويس وباب المندب تؤثر في طرق الملاحة الدولية عبر أقصر خطوط النقل العالمية بين الشرق والغرب، خصوصًا إذا عرفنا أنه الممر الرئيس الذي يمر من خلاله النفط من منطقة الخليج العربي إلى الغرب الصناعي العدو التقليدي للاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى أن طريق البحر الأحمر بمثابة طريق سريع وقصير بين موانئ السوفيت في البحر الأسود والأسطول السوفيتي في المحيط الهندي والحلفاء في المنطقة؛ ما يسهل سرعة تزويدهم بالأسلحة والمعدات العسكرية (السلطان، 1984، ص. 147).

ونتيجة لتلك الأهمية سعى الاتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة في بناء علاقات جيدة مع الدول المطلة على البحر الأحمر تمثلت في توقيع اتفاقية صداقة مع اليمن في نوفمبر 1955م، ومع محمد سياد بري في الصومال في ديسمبر 1972م، بموجبها قام السوفيت بتقديم معونات عسكرية للصومال حصلوا بموجبها على تسهيلات بحرية في ميناء بربرة على السواحل الشمالية من الصومال، وتطورت تلك العلاقات إلى توقيع اتفاقية صداقة في يوليو 1974م شرعت التواجد العسكري السوفيتي في الصومال بشكل مباشر وحصول الصومال بالمقابل على المزيد من المساعدات العسكرية وبرامج تدريب للجيش بمساعدة سوفيتية. (Bereket, 1989, p. 266). وخلال العقد نفسه استطاع السوفيت توقيع معاهدة صداقة مع اليمن الجنوبي بعد الانقسام؛ وذلك في أكتوبر 1979م مؤكدة تلك الاتفاقيات التواجد القوي للسوفيت في المنطقة.

وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في إثيوبيا عام 1974م واستيلاء العسكريين على السلطة في أسمرة بادر السوفيت إلى بناء تحالف مع إثيوبيا استطاعوا من خلاله الحصول على الحق في استخدام ميناءي عصب ومصوع التابعين في ذلك الوقت لحكومة أسمرة وخروج إثيوبيا من التحالف الأمريكي ومغادرة الأخيرة لقاعدتها العسكرية في كاجبنو. إلا أن تلك العلاقة بين الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا أثرت سلبًا على علاقة الاتحاد السوفيتي بالصومال؛ ما دفع باديس بابا إلى طرد السوفيت منها في عام 1977م بحجة دعمهم وتسليحهم لخصمهم الإقليمي في قضية أوغادين (السيد، 2010، ص. 74).

والجديد بالذكر أن الاتحاد السوفيتي بادر إلى استخدام الدعاية كأسلوب لتبرير وجوده في المنطقة باعتباره الداعم لحركات التحرر الوطنية ومناهضة الاستعمار وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الاستعمار بشكله الجديد.

ثانياً - الولايات المتحدة الأمريكية

احتل البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي أهمية خاصة لدى الساسة الأمريكيين؛ انطلاقًا من عدة اعتبارات من أهمها أن البحر الأحمر بمثابة همزة وصل بين بحار العالم؛ ما انعكس على تحكمه في طرق التجارة البحرية العالمية وهو الطريق الأقصر لنقل النفط إليها وإلى حلفائها الأوروبيين (السيد، 2010، ص. 133).

وهدفت الولايات المتحدة من خلال تواجدها في البحر الأحمر إلى السعي للحد من النفوذ السوفيتي في المناطق المتاخمة للبحر الأحمر، سواء العربية أو الإفريقية، كما سعت جاهدة للحلول محل بريطانيا بوراثة تركتها الاستعمارية في المنطقة، ومحافظة في الوقت نفسه على ممر نفط الشرق الأوسط، وبالتالي يعتبر البحر الأحمر بالنسبة لها عنصرًا حيويًّا في صيانة خطوط تدفق النفط إلى الغرب الصناعي (السلطان، 1984، ص. 138).

ولتحقيق ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء تحالفات في المنطقة تمثلت نواتها في الدعم السياسي الأمريكي

لإثيوبيا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1950م؛ ما أسفر عن صدور قرار أممي بضم إرتريا إلى إثيوبيا ضمن اتحاد فدرالي، وقد نتج عن ذلك زيادة التقارب الإثيوبي الأمريكي الذي أسفر عن اتفاقية دفاع مشترك في مايو 1953م، استطاعت بموجبها الولايات المتحدة تشغيل قاعدة كاجنو للاتصالات خارج أسمرة، مع تسهيلات بحرية في ميناءي عصب ومصوع (السيد، 2010، ص. 32). بالإضافة إلى تحالفاتها مع دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ حيث سمحت المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط في ثلاثينيات القرن العشرين، ثم تطورت تلك العلاقات إلى مشاريع تسلح خلال الثمانينيات والتسعينيات أسفرت في المطاف الأخير عن بناء علاقات إستراتيجية.

ولكن مع تطور الأحداث في إثيوبيا وخصوصًا بعد انقلاب الماركسيين بزعامة مانغستو واستيلائهم على السلطة أغلقت الولايات المتحدة قاعدتها في كاجنو في 21 إبريل 1977م، وانقطعت العلاقات بين البلدين، وتحولت بعدها الولايات المتحدة إلى بناء علاقات مع الصومال للحصول على تسهيلات بحرية في ميناء بربرة، تزامن ذلك مع قيام الصومال بقطع علاقته مع السوفيت (السيد، 2010، ص. 74).

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، فتح المجال لأمريكا لإعادة التمركز في المناطق المتاخمة للبحر الأحمر، فأعادت تعريف المهددات الجديدة لمصالحها في المنطقة، وتمثلت في ظهور الجماعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة المعادية للغرب وسوغت تواجدها بمواجهة التطرف الذي يمثله الاتحاد الصومالي والجبهة الإسلامية القومية السودانية وحركة الجهاد الإسلامي الإرتري وحركة الشباب الإسلامي الصومالي. ولمواجهة تلك المهددات الجديدة قامت الولايات المتحدة بإنشاء مكتبين تقوم من خلالهما بتقديم المساعدات الأمنية في جيبوتي وكينيا. ومع تصاعد دور القاعدة في منطقة باب المندب والقرن الإفريقي كثفت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري الذي تمثل في إقامة قواعد عسكرية في كل من إرتريا وجيبوتي وأوغندا، بالإضافة إلى تواجد مقر قيادتها العسكرية في أسمرة. وفي مايو 2003م أصدرت القيادة المركزية الأمريكية بيانًا وضحت من خلاله نقل مقرها الرسمي للقيادة العسكرية من البحر إلى قاعدة ليمونيا الأمريكية في جيبوتي، التي تعتبر أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة (السيد، 2010، ص. 146).

ثالثاً - فرنسا

يعتبر التواجد الفرنسي الأقدم في إفريقيا عامة وفي القرن الإفريقي على وجه الخصوص. فمنذ قدوم المستعمرين الفرنسيين الأوائل إلى المنطقة عام 1862م للبحث عن قاعدة إستراتيجية لهم على البحر الأحمر وقعت أنظارهم على سواحل جيبوتي باعتبارها أكثر ملاءمة من غيرها، سواء من خلال عمق مياه سواحلها أو من خلال موقعها الإستراتيجي المشرف على باب المندب. وبعد حصول جيبوتي على استقلالها عام 1977م استطاعت فرنسا أن تنتزع قرارًا من الحكومة الجيبوتية بإقامة قاعدة عسكرية كجزء من اتفاقية التسوية. وفيها ما يقارب من خمسة آلاف جندي فرنسي مهمتهم حماية طرق الملاحة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر (جبريل، 2015، ص. 19).

رابعاً - القاعدة اليابانية

تأسست عام 2009م عندما استطاعت اليابان عقد اتفاق إيجار مع الحكومة الجيبوتية لإقامة قاعدة عسكرية على أراضيها مهمتها حماية الناقلات اليابانية التي تمر عبر بحر العرب ومضيق باب المندب من أعمال القراصنة الصوماليين.

خامساً - القاعدة الصينية

من خلال المدخل الاقتصادي استطاعت الصين الاتفاق مع حكومة جيبوتي في عام 2014م بإنشاء مشاريع تنموية ومد خطوط سكك حديدية في بعض مناطق الدولة الجيبوتية تتعهد بموجبها حكومة جيبوتي بالسماح للصين بإقامة قاعدة لوجستية لسفنها في سواحلها، وهذا ما تم بعد ذلك حين أعلنت الصين في فبراير 2016م عن تدشينها لقاعدة لوجستية في جيبوتي، وهي بمثابة أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدود البلاد (جبريل، 2015، ص. 13).

3. 3. 2. الأطماع الإقليمية

أولاً - إسرائيل

بدأت ملامح السياسة الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر منذ نشأة الكيان الصهيوني من خلال تصريح بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني يقول في مجمل توجهات وسياسات الدولة اليهودية: (لو تمكنا من السيطرة على مواقع مهمة في البحر الأحمر، فإننا سنتمكن من مواجهة سور الحصار العربي، بل والانتقال إلى محاولة الانقضاض عليه) (الشيبة، 2017، ص. 14).

ولتحقيق تلك السياسات حيال البحر الأحمر قامت إسرائيل بتدشين أول تواجد عسكري لها في خليج العقبة في ميناء إيلات عام 1949م باعتباره منصة الانطلاق التي تهدف إسرائيل من خلالها إلى التواصل مع العالم الخارجي عبر البحر الأحمر، وسميت القوة

البحرية فيه يد إسرائيل الطولى، باعتباره الجبهة الأمامية للصراع العربي الإسرائيلي وهو ما أكدته مقولة موردخاي أبير؛ فيما بعد عندما قال: إن الصراع العربي الإسرائيلي في أي حال يمثل عاملًا مهمًّا في سياسات البحر الأحمر. كما أن البحر الأحمر بدوره يمثل عاملًا رئيسًا في الحروب الإسرائيلية المصرية (1956 ،1967 ،1973) (Abir, 1974, p. 133) فإسرائيل تخشى أن يتم تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية خالصة، وهو ما سوف يفرض عزلة إقليمية على الكيان الصهيوني. فالموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر ومضايقه سوف يكون في حال السيطرة العربية عند اندلاع حرب مع العرب عنصر قوة بيد العرب، فإسرائيل لا تنسى إغلاق مضايق تيران في وجهها في حرب 1967م، وتكرر ذلك عام 1973م بإغلاق مضايق تيران وباب المندب على التوالي. وبناءً على ذلك هدفت إسرائيل من إستراتيجياتها في البحر الأحمر إلى مواجهة الإستراتيجية العربية لكسر الحصار العربي عليها وحالة العزلة الإقليمية التي فرضت عليها، والاندفاع ومحاولة الالتفاف والتطويق للدول العربية بالتأثير في مجالها الحيوي ببناء تحالفات مع الدول الإفريقية وخصوصًا دول القرن الإفريقي، وضمان حرية الملاحة لسفنها في البحر الأحمر، وهو ما تحقق من خلال الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة في فبراير 1976م ضمنت بموجبها الولايات المتحدة حق إسرائيل في الملاحة في المضايق الدولية وحق المرور (السيد، 2010، ص. 146).

ولتحقيق تلك الإستراتيجيات، عمدت إسرائيل إلى بناء علاقات مع بعض الدول الإفريقية وتقديم مساعدات اقتصادية وتقنية استطاعت من خلالها بناء علاقات دبلوماسية في إثيوبيا وجيبوتي، كما قامت بدعم إثيوبيا في صراعها مع الصومال وإرتريا، واستطاعت الحصول على قواعد عسكرية مثل: القاعدة العسكرية في جزيرة (دهلك) وقاعدة (رواجيات) في أسمرة وبناء مطارات ومحطات رادار تتيح لها رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة محققة بذلك تواجدها العسكري في الحديقة الخلفية للوطن العربي؛ ما يتيح لها إمكانية الهجوم المباشر أو التهديد به ضد الدول العربية وباب المندب (العتابي، 2008، ص. 209).

كما استطاعت الاستيلاء على بعض الجذر الصغيرة المتناثرة على البحر الأحمر التي تتميز بموقعها الإستراتيجي بالتأثير في الجزء الجنوبي منه، إما من خلال استئجارها من الدول التابعة لها، وإما من خلال احتلالها مباشرة (نعناعة، 1974، ص. 123). كما زودت إسرائيل أسطولها البحري المتواجد في البحر الأحمر بحاملات طائرات من الصناعة الأمريكية، تمثلت في حاملتين صغيرتين للطائرات تقل على متنهما 14 هليكوبتر، بالإضافة إلى الزوارق والطوربيدات والغواصات المتواجدة من قبل (الشيبة، 2017، ص. 76).

ثانياً - إيران

يعتبر البحر الأحمر والمناطق المجاورة له ذات أهمية إستراتيجية لصناع القرار الإيراني منذ أيام الشاه ووصولًا إلى حكومة الملالي. فالشاه من خلال تصوره لأمن إيران وربطه بممرات ومسالك النفط فيما وراء الخليج العربي قام بدعم الصومال بالأسلحة في 1978م في حربها مع إثيوبيا، وهدد بالتدخل في حال غزت إثيوبيا الصومال (السلطان، 1984، ص. 155). والخطة العشرينية لإيران من 2005 - 2025م في عهد الملالي وضعت المنطقة في نطاق الفضاء الإقليمي الذي تسعى إيران إلى الهيمنة عليه، والغرض من ذلك تطويق الدول العربية وبخاصة الخليجية من الغرب. وهو ما تأكد فعلًا بحسب تصريحات القادة الإيرانيين من خلال رؤيتهم للبحر الأحمر، فقائد القوات البحرية الإيرانية الأميرال حبيب الله سياري في 2011م صرح بأن «لجمهورية إيران الإسلامية مصالح إستراتيجية في البحر، تحتاج لأن تكون قادرة على توفير الأمن، ليس فقط في منطقة الخليج الفارسي (العربي)، وخليج عدن، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، ولكن أيضًا عبر أعالي البحار في جميع أنحاء العالم» (الذهب، 1436 هـ).

كما أكده خطاب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية، محمد حسين باقري في نوفمبر 2016م أمام حشد من قادة القوات البحرية، موضحًا أن بلاده تبحث بشكل جدي فكرة تواجد عسكري إيراني بشكل دائم خارج إيران من خلال بناء قواعد عسكرية في كل من سوريا واليمن، مؤكدًا أنها لا تقل أهمية بأي شكل عن طموح إيران لامتلاك السلاح النووي (الذهب، 1436 هـ).

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع إيران باتجاه منطقة البحر الأحمر وبحر العرب، مطامعها في ملء الفراغ الإستراتيجي الذي ورثته المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، محاولة من خلال ذلك استعادة نفوذ الدولة الفارسية التاريخية التي تعتبر منطقة اليمن أحد أهم مخلفاتها. إذ ترى إيران أن تواجدها في هذه المنطقة مهم لها من خلال اعتباره خط التفاف في حال تم تضييق الخناق عليها في مضيق هرمز وبحر العرب (Almasdaron, 2017)، مستخدمة التواجد الإسرائيلي كمبرر لتواجدها بحجة مواجهة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، فهي لم يعد حلمها محصورًا في الهلال الشيعي الذي سعت إيران إليه من خلال تواجدها العسكري في كل من العراق وسوريا ولبنان أو من خلال المليشيات التابعة لها، بل تهدف إلى تطويق واجتياح المنطقة العربية هادفة في ذلك إلى الوصول إلى مركز الدولة السعودية، ثم بقية الدول العربية المتواجدة في المنطقة.

ولتحقيق تلك المطامع عملت إيران على مسارين متوازيين،

على المستوى العسكري؛ حيث عكفت على تطوير قدراتها التسليحية لأسطولها البحري من خلال إنتاج قطع حربية متطورة تستطيع أن تبحر لمسافات طويلة في أعالي البحار ولفترات طويلة وقدرات تقنية عسكرية متقدمة، وهذا ما اتضح من خلال إجمالي سياسة التسلح الإيرانية، مستغلة في نفس الوقت الفرص المتاحة كأعمال القرصنة التي تعرضت لها السفن في بحر العرب قرب مضيق باب المندب لاستعراض قوتها البحرية وتكثيف تواجدها في المنطقة، ساعية إلى تأدية دور منافس للدول الكبرى والإقليمية في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة. كما قامت باستئجار بعض الجزر من إرتريا وجيبوتي، برز من خلاله نشاطها العسكري في المنطقة بهدف اختراق النطاق الأمني للبحر الأحمر؛ ما زاد من التوجس من قبل الدول التي لا تنظر إلى هذا النشاط بعين الاطمئنان خصوصًا مع السياسة العدائية التي تمارسها إيران ضد دول المنطقة (الذهب، 1436 هـ).

وعلى المسار السياسي استطاعت إيران بناء علاقات مع جيبوتي في نهاية القرن المنصرم، تطورت فيما بعد إلى تفاهمات مشتركة توصلت من خلالها الدولتان إلى توقيع مذكرة تفاهم مشترك في عام 2008م، اشترطت من خلالها جيبوتي على إيران عدم وجود أي شكل من التعاون العسكري مع أسمرة عدوتها التقليدية. وتطورت هذه التفاهمات بتتويجها بزيارة أحمد نجادي رئيس الحكومة الإيرانية لإرتريا في فبراير عام 2009م، ومع أن كلتا الدولتين تؤكد عدم وجود أي شكل من أشكال التعاون العسكري، إلا أن زيارة الأميرال حبيب الله سياري السرية لجيبوتي في عام 2011م أثارت الكثير من الشكوك. كما استطاعت إيران من خلال الهبات المالية والمزايا الاقتصادية أن تأخذ الموافقة من حكومة جيبوتي بإقامة المدارس والحسينيات الشيعية، ومن أبرزها مركز أهل البيت وحسينية الرسول الأعظم، بهدف الدعوة للمذهب الشيعي الاثني عشري والتغلغل في المجتمع الجيبوتي. ولكن مع انطلاقة عاصفة الحزم في مارس 2015م أعلنت جيبوتي وقوفها مع قوات التحالف وفتح أجوائها للطيران الحربي وتزامن ذلك مع تصريحات رئيسها عمر جيلي بأن علاقة جيبوتي مع إيران تمر بمرحلة صعبة، ومع تطور الأحداث والهجوم الإيراني على السفارة السعودية في طهران قامت جيبوتي بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، إلا أن هناك من يؤكد أن الباب الخلفي لتلك العلاقات ما زال مفتوحًا.

وفي ما يخص علاقتها مع الصومال التي بدأت في عام 2005م من خلال قيام شركات إيرانية بتشغيل ميناء بربرة وأزمات المجاعة التي ألمت بالصومال، وجدت إيران أن المدخل الاقتصادي هو بوابة الدخول من خلال بناء المخيمات والمستشفيات، واستطاعت أن تبني كذلك المدارس والحسينيات الشيعية لنشر المذهب الشيعي. إلا أن التحركات الإيرانية المريبة في ميناء بربرة من خلال نقلها للحاويات أثار الكثير من الشكوك؛ ما دفع الحكومة الصومالية إلى تحويل تشغيل الميناء إلى شركة البيرق التركية، بالإضافة إلى أن كلًّا من حركة المجاهدين الشباب ومليشيات المحاكم الإسلامية تعرف أن إيران تسعى إلى نشر مذهبها الشيعي، كما أنها على استعداد للتعامل مع أي عناصر سنية متطرفة (مبروك، 2015، ص. 166).

ثالثاً - الوجود التركي

استطاعت تركيا إنشاء قاعدة عسكرية في الصومال عام 2016م كقاعدة حماية للسفن من أعمال القرصنة وقاعدة تدريب، حيث أسهمت بتدريب الجيش الوطني الصومالي وتزويده بالأسلحة لمواجهة حركة الشباب الصومالية، وهذه القاعدة يثار حولها الكثير من الهواجس حول الطبيعة الفعلية لأهدافها. كذلك تولت إدارة ميناء مقديشو من خلال شركة البيرق التي خلفت الشركات الإيرانية. وفي ديسمبر 2017م أعلنت تركيا والسودان تأجير جزيرة سواكن السودانية لتركيا المحاذية لجدة عاصمة المملكة العربية السعودية الاقتصادية، وقد أعلنت كلتا الحكومتين أن ذلك بهدف مكافحة الإرهاب في البحر الأحمر وتعزيز الاستثمار في القطاع السياحي، إلا أن وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور قال لمجلة دايلي ناشونال الكينية: «لا يمكن استبعاد وجود أي ترتيبات عسكرية أخرى مع تركيا؛ لأننا وقعنا اتفاقًا يمكن أن يؤدي إلى أي تعاون عسكري على البحر الأحمر» (Sptnkne News, 2017).

4. رؤية إستراتيجية لأمن البحر الأحمر بقيادة سعودية

من خلال ما سبق ذكره عن الأهمية الجيو إستراتيجية للبحر الأحمر، والصراعات القائمة بين الدول المتشاطئة عليه، وكذلك المطامع الدولية في السيطرة عليه، بالإضافة إلى التحركات الإقليمية المريبة والبعيدة عن حساباته الأمنية، يرى الباحث أنه لا بد من اختتام هذا البحث بمحاولة وضع اقتراح في شكل رؤية إستراتيجية تحقق أمن البحر الأحمر بقيادة سعودية، بحكم الإمكانات والمكانة والوزن الإقليمي والدولي الذي تتمتع به السعودية على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والعسكري، بما يضمن أمن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، ودول الخليج، بالإضافة للدول العربية المتاخمة للبحر الأحمر.

4. 1. المدخل الأمني

4. 1. 1. على المستوى المحلي

يتمثل في زيادة ورفع كفاءة القدرات العسكرية للقوات البحرية السعودية وأماكن انتشارها وتواجدها على ساحل البحر الأحمر، وذلك بالتمركز في المواقع الإستراتيجية بمنظور حسابات عسكرية تتيح لها أفضلية في مواجهة التحديات المتوقعة والمفاجئة من خلال دراسات استشرافية لمكامن الخطر وبناء خطط إستراتيجية لمواجهة ذلك، هذا من جانب ومن جانب آخر بناء قواعد عسكرية على طول أراضيها المحاذية للبحر الأحمر أو من خلال استئجار قواعد عسكرية في أماكن ذات مواقع إستراتيجية لدول أخرى في مداخل البحر الأحمر، تعطيها الأفضلية في التمركز وزمام المبادرة وسرعة نشر القوات لمواجهة الأخطار في حال حدوثها.

4. 1. 2. على المستويين الخليجي والعربي

تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك بإنشاء قوة عربية بحرية مشتركة تضم على الأقل جميع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، تحت قيادة واحدة وغرفة عمليات مشتركة تكون على أعلى مستوى من التنسيق لمواجهة أي أخطار تواجهها الملاحة في المنطقة أو دول المنطقة والعمل على الحد من تواجد النفوذ الأجنبي، من خلال تضييق الخناق عليه وتقديم القوة العسكرية العربية كبديل ضامن للأمن على امتداد طول البحر الأحمر ومداخله الجنوبية والشمالية وجميع المناطق المتاخمة لها التي لها انعكاس سلبي على استقرار منطقة البحر الأحمر، ومحصلة ذلك اعتبار منطقة البحر الأحمر منطقة عربية بامتياز مع حفظ الحقوق الدولية بحرية الملاحة حسب القوانين الدولية وقاطعة الطريق على التواجد الأجنبي بحجة أن تلك المنطقة غير آمنة.

4. 1. 3. على المستوى الدولي

العمل على إيجاد تحالفات دولية وترتيبات أمنية تستطيع الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية التأثير فيها، بحكم المكانة الدولية التي تتميز بها المملكة من خلال العلاقات الإستراتيجية التي تربطها مع الدول صاحبة القرار الفاعلة في المجتمع الدولي، انطلاقًا من أهمية المملكة الجيو إستراتيجية للدول الفاعلة وبحكم المصالح الإستراتيجية مع تلك الدول، ويبرر هذا التحالف رغبة القوى العربية والإقليمية والدولية في تأمين مصالحها الإستراتيجية في المنطقة التي دائمًا عرضة للقلاقل والصراعات التي تؤثر على مصالحها في الإقليم، وهذا يوجد أرضًا مشتركة لتعاون دولي في هذا الاتجاه؛ ما يسهل عملية التوافق على عمل عربي إقليمي بدعم دولي يصب في النهاية في تحقيق الأمن للبحر الأحمر ودوله المتشاطئة.

4. 2. المدخل الاقتصادي

على المستوى الخليجي، بحكم أن السعودية والدول الخليجية صاحبة فوائض مالية عالية وقدرات اقتصادية قوية تستطيع أن تطلق مشروع شراكة مع الدول الإفريقية المحاذية للبحر الأحمر، مثل: جيبوتي وإرتريا وأثيوبيا والصومال على غرار مشروع برشلونة الذي أطلقه الاتحاد الأوربي مع دول البحر الأبيض المتوسط بهدف درء الأخطار القادمة إليه عبر البحر الأبيض المتوسط، فإذا علمنا أن هذه الدول تقبل أن يقام على أراضيها قواعد عسكرية مقابل مبالغ مالية لا تتجاوز 40 مليون دولار سنويًّا نتيجة حالة الفقر وانعدام البنية التحتية والاقتصادية واعتماد تجارتها الداخلية على حجم ما يتم صرفه من الأشخاص الذين يعيشون في القواعد العسكرية؛ فإن دول الخليج تستطيع إيجاد موطئ قدم مؤثر لها؛ انطلاقًا من هذا المدخل، ببناء مشاريع شراكة اقتصادية واستثمارات تعتمد على الميزات التنافسية لتلك الدول محققة عوائد مالية جيدة واستيفاء بعض احتياجات دول الخليج الداخلية من المواد الأولية التي تتميز بها هذه الدول بالإضافة إلى ملاءمة مناخها لبعض الاحتياجات الزراعية التي تنقص دول الخليج، وبذلك تستطيع أن تؤثر في قرارات تلك الدول بعدم السماح بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها خصوصًا من قبل الدول التي لا تتمتع بعلاقات جيدة ومستقرة مع دول الخليج على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم مثل: إسرائيل وإيران، ومثال ذلك طرد حكومة جيبوتي للتواجد الإيراني بعد انطلاق عاصفة الحزم بضغط سعودي ، كما تغلق الباب أمام طموحات دول أخرى ترغب في التواجد في المنطقة. ومن جانب آخر إطلاق مشروع شراكة اقتصادية في ثروات البحر الأحمر بإنشاء مجلس اقتصادي يجمع الدول المطلة على البحر الأحمر على غرار المجلس الاقتصادي للقطب الشمالي الذي يجمع كل دول المحيط المتجمد الشمالي لاستغلال ثرواته رغم الصراعات والخلافات السياسية بين أعضائه خصوصًا روسيا والولايات المتحدة، وهذا المشروع سوف يسهم في بناء جسور الثقة والترابط وسياسات المصالح المشتركة والسياسات الموحدة، خصوصًا إذا علمنا أن حجم ثروات البحر الأحمر تقدر بعشرين بليون دولار.

4. 3. المدخل السياسي

تقوم المملكة العربية السعودية بمبادرة سياسية تطرح من خلالها مشروع منتدى سياسي إقليمي، يضم جميع الدول المطلة على

البحر الأحمر وخليج عدن، يتم من خلاله مناقشة مشكلات المنطقة والنزاعات والتوترات السياسية، والعمل على إنهاء تلك التوترات بإيجاد آليات عمل لتحقيق ذلك، واستشعار مكامن الخطر، وكبح النزاعات بالقضاء عليها في مهدها قبل أن تتطور وتصبح من ضمن المهددات الإقليمية لدول المنطقة، واستخدام الأساليب الدبلوماسية والوساطات والمبادرات السياسية لحل الخلافات العالقة بين دول المنطقة، باعتبار أن تلك المهددات تفتح الباب للتدخلات الإقليمية والدولية التي تستغل الفرص المواتية للوفود للمنطقة.

4.4. المدخل الثقافي والاجتماعي

أفضل طريقة لقيادة الآخر هو التأثير في أفكاره وتوجهاته بالعمل على قيادته بالاتجاه الصحيح من خلال مشاريع تعليمية طموحة وتبادل ثقافي مع دول المنطقة. ومن آلياته المطروحة في هذا المدخل، فتح باب الابتعاث للطلاب الراغبين في الالتحاق والتعلم في الدول العربية على نفقة تلك الدول المستضيفة، ومن خلال طرح برامج المنح التعليمية، وبناء المدارس وإرسال المدرسين وأصحاب الخبرات التعليمية، مستحضرين انخفاض المستوى التعليمي الذي تعيشه تلك الدول. كذلك بناء المستشفيات والمراكز الطبية والمرافق الحكومية، بالإضافة إلى نشاط الجمعيات الخيرية بالعمل على مساعدة الأسر المحتاجة من دول المنطقة.

إن تكامل هذه المداخل بقيادة المملكة العربية السعودية يعطي دورًا أكبر وفاعلًا للمملكة في حماية أمنها أولًا، كما يتيح لها تأدية دور قيادي للإقليم؛ ما ينعكس بالتأكيد على مكانتها على المستوى الدولي، وبذلك تستطيع أن تحقق مشاريعها الأمنية في حماية أمنها ضد التدخلات الخارجية في الأقاليم المحاذية لها. والتحول من دور الدفاع عن النفس إلى دور القيادة والتأثير في المنطقة؛ وذلك من خلال تحويل الأخطار إلى فرص.

5. الخاتمة

حافظت منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر على أهميتها الجيوإستراتيجية خلال القرون السابقة في حسابات الدول الطامحة والطامعة في ممارسة دور إقليمي أو دولي، وهذا ما يبرر توافد القوى الإقليمية والدولية في الوقت الراهن والعمل على بناء تحالفات مع بعض دول المنطقة مستغلة التوترات والمشكلات السياسية في الإقليم لإيجاد موطئ قدم تستطيع من خلاله ممارسة أجندتها السياسية لتحقيق مصالحها. وهذا التواجد بدوره يعتبر تهديدًا لأمن المملكة العربية السعودية والدول العربية خصوصًا من الدول التي لها مطامع وأهداف تسعى من خلالها إلى تهديد أمن الوطن العربي، وهو ما يستوجب بناء إستراتيجية متكاملة عربية بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة هذا الخطر معتمدة على قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية تمارس فيها دور القيادة وتعمل من خلال مداخله المختلفة إلى بناء التحالفات مع الدول العربية والدولية حسب متطلبات المدخل وبحسب الإمكانات والقدرات المتوافرة لكل دولة. وهو ما تم طرحه من خلال الرؤية الإستراتيجية لأمن البحر الأحمر التي تقدمت بها الدراسة.

وتوصي الدراسة بإنشاء منظمة إقليمية تضم جميع الدول على البحر الأحمر وبحر العرب تُناقش من خلالها قضايا المنطقة السياسية والاقتصادية والأمنية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

تشومسكي، نعومي. (2007م). الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوى والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سالي الكعكي: بيروت: دار الكتاب العربي.

جبريل، سهام عز الدين. (2015م). ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن وأمن البحر الأحمر: دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية: القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

الجيب، فوزية. (2003م). تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين (1602-1521): القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الذهب، علي. (1436 هـ). الأبعاد والمتغيرات الجديدة للتوسع الإيراني في خليج عدن والبحر الأحمر. http://almoslim.net/node/233906

السكري، علي. (2008م). الثروات المعدنية بقاع البحر الأحمر، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

السلطان، عبد الله عبد المحسن. (1984م). البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي والتنافس بين إستراتيجيتين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد، سامي أحمد. (2010م). السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الشيبة، خالد سعيد. (2017م). «عسكرة البحر الأحمر»، مجلة القوات البرية السعودية.

صالح، هادي محمد. (2017م). عاصفة الحزم، الرياض: الجنادرية للنشر والتوزيع.

العتابي، عبد الزهرة شلش. (2008م). «الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب»، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد: 205.

مبروك، شريف شعبان. (2009م). تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي ، شؤون عربية، العدد: 138.

مبروك، شعبان. (2015م). السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 166.

محمود، محمد توفيق. (1979م). البحر الأحمر في الإستراتيجية، السياسة الدولية، السنة: 15، العدد: 57: تموز، يونيو.

نعناعة، محمود. (1974م). إسرائيل والبحر الأحمر: القاهرة: مكتبة الخانجي، ص. 123.

المراجع الأجنبية

Abir, M. (1974). Oil, power and politics: Conflict in Arabia, the Red Sea and the Gulf. Cass.

Bryson, J. M. (2012). Strategic Planning and. The SAGE Handbook of Public Administration, 50.

Gulf Research Center, Energy Security, Security And Terrorism. (2007). Research Bulletin, Issue No.6.

Lindquist, S. J. (1998). The Red Sea Basin Province: Sudr-Nubia (!) and Maqna (!) Petroleum Systems. DIANE Publishing.

Selassie, B. H. (1984). The American dilemma on the Horn. The Journal of Modern African Studies, 22 (2), 249-272.

المراجع الإلكترونية

Almasdaron. (2017). http://almasdaron/line.com/article/95111

Alsudanalyoum. (2017). http://alsudanalyoum.com/world/africa

Anadulo Agency. (2017). https://www.aa.com.tr/ar

Marefa. (2017). http://www.marefa.org

Opec. (2017). www.opec.org.

Sptnkne News. (2017, December 26). https://sptnkne.ws/gtst

Thinglink. (2017). https://www.thinglink.com/scene/878210500691755009